A

WIPO
المنظمة العالمية
للملكية الفكرية

CDIP/9/INF/2 REV
الأصل: بالإنكليزية
التاريخ: 8 أكتوبر 2012

اللجنة المعنية بالتنمية والملكية الفكرية

الدورة التاسعة

جنيف، من 7 إلى 11 مايو 2012

الحالات المحتملة والخيارات الممكنة بشأن التوصيات 1(ج) و1(و) و2(أ) الواردة في دراسة النطاق بشأن حق المؤلف والحقوق المجاورة والملك العام

من إعداد الأمانة

1. يتضمن مرفق هذه الوثيقة نسخة مراجعة من الوثيقة CDIP/9/INF/2 المعنونة "الحالات المحتملة والخيارات الممكنة بشأن التوصيات 1(ج) و1(و) و2(أ) الواردة في دراسة النطاق بشأن حق المؤلف والحقوق المجاورة والملك العام"، والتي تحتوي على معلومات توضح نطاق تنفيذ التوصيات 1(ج) و1(و) و2(أ) الواردة في الدراسة بشأن حق المؤلف والملك العام (الوثيقة CDIP/7/INF/2) 1(ج) و1(و) و2(أ) وتداعياتها الممكنة، استجابة لطلب الدول الأعضاء خلال الدورة التاسعة للجنة.

2. *إن اللجنة المعنية بالتنمية والملكية الفكرية مدعوة إلى الإحاطة علما بالمعلومات المضمنة في* مرفق هذه الوثيقة.

[يلي ذلك المرفق]

وافقت اللجنة المعنية بالتنمية والملكية الفكرية خلال دورتها الثالثة التي عقدت في 2009 على مشروع مواضيعي بشأن الملكية الفكرية والملك العام (CDIP/4/3/Rev.) تضمن مكونات حول البراءات والعلامات التجارية والمعارف التقليدية وحق المؤلف قصد تنفيذه خلال الفترة 2010-2011. ويتضمن هذا المشروع المواضيعي الذي يتناول التوصيتين 16 و20 من جدول أعمال التنمية دراسة نطاق بشأن حق المؤلف والحقوق المجاورة والملك العام (الدراسة) أعدتها السيدة سيفيرين دوسولييه، الأستاذة بجامعة نامور. وقدمت المؤلفة خلال الدورة السادسة للجنة التي عقدت في نوفمبر 2010 عملها وأجابت عن عدد من الأسئلة التي طرحتها الدول الأعضاء. وفي هذا السياق، طلبت الدول الأعضاء من الأمانة نشر الدراسة باعتبارها وثيقة رسمية للدورة الثامنة للجنة التي عقدت في الفترة من 14 إلى 18 نوفمبر 2011.

وتهدف الدراسة إلى تقديم المساعدة للدول الأعضاء من خلال إذكاء الوعي بالأهمية المتزايدة للملك العام. وفضلا عن ذلك، تقدم الدراسة معلومات لتقييم المنافع الممكنة لملك عام غزير ومفتوح. وأخيرا، صاغت المؤلفة عددا من التوصيات بشأن الأنشطة المتعلقة بالملك العام والتي يمكن للويبو أن تنفذها في المستقبل، وخاصة في ثلاثة مجالات يرتبط أولها بتحديد الملك العام، كالاعتراف المتبادل بوضع المصنفات اليتيمة مثلا. ويعرض المجال الثاني لأنشطة في مجال توافر الملك العام واستدامته، مثلا في استحداث أنظمة التسجيل بما في ذلك الربط بين قواعد البيانات الوطنية. أما المجال الثالث، فيركز على عدم الاستئثار وعدم التنافس اللذين يتسم بهما الملك العام.

وخلال الدورة الثامنة للجنة، اتفقت الدول الأعضاء على أن تعدّ الأمانة وثيقة إعلامية توضّح فيها نطاق تنفيذ التوصيات 1(ج) و1(و) (توصيتان متعلقتان بمجال تحديد الملك العام) و2(أ) (توصية متعلقة بموضوع توافر الملك العام واستدامته) وتداعياتها الممكنة، لمناقشتها خلال الدورة التاسعة. واتفقت اللجنة على أن تظل التوصيات المتبقية مفتوحة لمزيد من النقاش في دورتها المقبلة. كما ستورد الوثيقة وصفا للخطوات والخيارات الممكنة لتنفيذ التوصيات الثلاث المذكورة على أن تظل التوصيات المتبقية مفتوحة لمزيد من النقاش.

ألف. تحليل لأغراض التوصية 1(ج)

1(ج): "*ينبغي الاعتراف بالتخلي الطوعي عن حق المؤلف في المصنفات وتكريسها للملك العام باعتبارها ممارسة مشروعة للأبوة واستئثارية حق المؤلف، بالقدر الذي تسمح به القوانين الوطنية (ربما مع استبعاد أي تنازل عن الحقوق المعنوية) وبشرط أن تصدر عن المؤلف موافقة رسمية ومستنيرة وحرة. ويمكن بالتأكيد إجراء مزيد من البحث بشأن هذه النقطة*".

من العناصر المكونة لتصنيف الملك العام كما ورد في الدراسة "الملك العام الطوعي" الذي يتضمن المصنفات التي تنازل أصحابها عن حق المؤلف فيها.

وفي الواقع، يقترح العديد من العلماء والجمعيات والمؤسسات إحداث إطار قانوني للتخلي عن حق المؤلف ويبرزون الامتيازات المرتبطة بهذا التخلي للنفاذ إلى المعارف والملك العام. فعلى سبيل المثال، أحدثت منظمة Creative Commons، وهي منظمة ذات أهداف غير ربحية مقرها في الولايات المتحدة الأمريكية وتمنح أصحاب المصنفات تراخيص التنازل بالمجان عن حق المؤلف، ترخيصا لحقوق الإبداع التوفيقية (عدم الاحتفاظ بأية حقوق)، في الحالة التي يكرس فيها المؤلف أحد المصنفات للملك العام من خلال التنازل عن كل ما يخصه من حق مؤلف وحقوق مجاورة في ذلك المصنف. وبفضل هذا التنازل لفائدة الملك العام، نشرت المكتبة البريطانية في نوفمبر 2010 ثلاثة ملايين سجل من الببليوغرافيا الوطنية البريطانية[1]. وأنشأ مشروع Communia[2] شبكة من المنظمات التي أصبحت مرجعا لمناقشات السياسات رفيعة المستوى والعمل الاستراتيجي في ما يخص كل القضايا المتعلقة بالملك العام في المحيط الرقمي. ويسرت

[1] http://wiki.creativecommons.org/Case_Studies/British_Library
[2] http://communia-project.eu/

الشبكة نقاشا شاملا حول حق المؤلف في المحيط الرقمي مع التركيز على كيفية تعزيز الأثر الاقتصادي والاجتماعي والثقافي لتراثنا الثقافي والعلمي. واقترحت شبكة Communia في إطار توصياتها النهائية بشأن السياسات عدم منح الحماية الكاملة لحق المؤلف إلا للمصنفات التي سجلها أصحابها (أي ألا تمنح الحماية للمصنفات غير المسجلة إلا في الحقوق المعنوية)[3] والغرض من ذلك منع الحماية غير المطلوبة للمصنفات الأصلية. إذن، يكون التنازل عن الحقوق المادية هو المبدأ المعمول به ما لم يعمد المؤلف إلى تسجيل مصنفه.

وفضلا عن ذلك، يتزايد حجم الإصدارات الدولية متعددة التخصصات بشأن "الحقوق التوفيقية". وينظر العلماء من قبيل الأستاذة إلينور أوستروم[4] (الحائزة على جائزة نوبل في الاقتصاد لعام 2009 على تحليلها لدراسة الموارد المشتركة من حيث إدارتها الاقتصادية) إلى المعرفة من منظور "نموذج الحقوق التوفيقية"، أي الموارد التي يمكن أن تتقاسمها مجموعة من الناس مجانا.

ولكن العديد من الأسئلة والقضايا تنشأ عن التنازل عن حق المؤلف، بما في ذلك ما يتعلق بطبيعة حق المؤلف في حد ذاته. فإذا كان حق المؤلف يعتبر حقا أساسيا، فيتعين البت في اعتبار التخلي عن هذا الحق تخليا قانونيا. وإذا كان حق المؤلف لا يعتبر سوى حقا في الملكية، فإن هذه المسألة ستكون أقل تعقيدا لأن معظم التشريعات تجيز التنازل عن الملكية بعينها.

وقد تظهر مشكلات قانونية مختلفة وأكثر تعقيدا في الدول الأعضاء التي تمنح فيها تشريعات حق المؤلف صراحة حقوقا مادية غير قابلة للتنازل. ومن أقدم الأمثلة على التشريعات التي أقرت هذا النوع من الحقوق المادة 5 "الحق غير القابل للتنازل في الحصول على مكافأة عادلة" من التوجيه الأوروبي 2006/115/EC[5] الذي حل محل التوجيه 92/100/EEC والذي يعرف أيضا بالتوجيه المتعلق بحقوق التأجير والإعارة. ويمكن الدفع بأن التنازل التام عن حق المؤلف ربما يخالف هذه الأحكام. وعلاوة على ذلك، من الممكن أن تثار مسألة عدم جواز التصرف بالحقوق المعنوية. وتعتبر حماية الحقوق المعنوية التي ترتبط بشخص المبدع غير قابلة للتصرف في العديد من البلدان. وقد يتعارض ذلك مع إرادة المؤلف التخلي عن حقه. وأخيرا، يتعين النظر في طبيعة التنازل غير القابلة للإلغاء، أي البت في تمكين المؤلف من أن يغير رأيه وأن يختار ممارسة حقه الاستئثاري في المصنف من جديد.

ويمكن تحديد قاعدة للمزيد من النقاش من خلال تحليل تشريعات البلدان التي تدرج إمكانية هذا التنازل في تعريفها للملك العام مثل جمهورية كوريا. فحسب دراسة السيدة دوسوليبه *"تسلّم جمهورية كوريا بأنه يمكن للمؤلفين أن يهبوا حقوقهم لوزير الثقافة والسياحة الذي يعهد عندئذ إلى اللجنة الكورية لحق المؤلف بإدارة حق المؤلف في هذه المصنفات، على ألا يكون ذلك لأغراض تحقيق الربح"*. وعلاوة على ذلك، يتعين النظر في إمكانية وضع نظام دقيق من الاشتراطات الرسمية تفاديا لاستغلال وضع المبدع الذي غالبا ما يكون ضعيفا. ويجب أن يضمن هذا النظام أن يكون هذا التنازل نابعا من إرادة المؤلف الحرة. فعلى سبيل المثال، ينبغي ألا يبخس المرء تقدير الوضع المالي أو الاجتماعي الذي يمكن أن يؤثر في قرار المؤلف التخلي عن حقه. وأخيرا، يتعين البت من منظور السياسة العامة في فائدة النهوض بنظام قانوني للتنازل وفي ظل أي ظروف، وبخاصة من وجهة نظر المنتفعين وأصحاب الحقوق على حد سواء.

وبناء على ذلك، تقترح الويبو تكليف جهة خارجية بإعداد دراسة بشأن التنازل عن حق المؤلف. ويتعين أن تركز الدراسة على مصلحة الجمهور العام، بمن فيهم المنتفعون، في النفاذ إلى المادة الإبداعية وعلى مصلحة المؤلفين، ولا سيما الحاجة إلى توعيتهم بتداعيات التنازل عن حق المؤلف. ويجب معالجة عدد من المسائل من قبيل الحاجة إلى تأمين المواد والحاجة إلى شروط شكلية للتنازل عن حق المؤلف، وضمان إمكانية أن يغير المؤلف رأيه. ومن المقترح أن تتضمن الدراسة تحليلا مقارنا

[3] http://www.communia-association.org/recommendations-2/
[4] http://www.scribd.com/doc/27333114/Understanding-Knowledge-as-a-Commons-Theory-to-Practice-2007
[5] http://eur-lex.europa.eu/LexUriServ/LexUriServ.do?uri=OJ:L:2006:376:0028:0035:EN:PDF

لعدد من الأنظمة الوطنية بشأن هذه المسألة حيث ستُنتقى وفق نهج يضمن التوازن الجغرافي. ويتعين أن تكون الدراسة ذات طبيعة وصفية غير توجيهية وألا تروّج لأي نظام محدد وأن تقتصر على بيان مختلف النُهج المتبعة في الدول الأعضاء المشمولة بها. ومن المقترح أيضا أن تتناول الدراسة التوجهات والسمات المشتركة المحددة وتعرض للأنشطة المقبلة التي يحتمل أن تنفذها الويبو والدول الأعضاء في هذا المجال.

باء. تحليل واقتراحات لأغراض التوصية 1(و)

1(و): "*ينبغي تكريس المساعي الدولية لاستنباط الأدوات التقنية أو الإعلامية اللازمة لتحديد محتويات الملك العام، وبصفة خاصة فيما يتعلق بمدة حق المؤلف. ويمكن أن تتضمن هذه الأدوات مجموعات بيانات بشأن المصنفات، أو قواعد بيانات بشأن مصنفات الملك العام، أو حاسبات ملك عام. ويكتسي التشغيل المتبادل والإحالات المرجعية بخصوص هذه الأدوات على الصعيد الدولي أهمية خاصة*".

يستدعي النفاذ إلى الملك العام والانتفاع به وتحديده وتعيين مكانه استنباط أدوات تقنية وإعلامية. ونظرا إلى أن حق المؤلف يُمنح بلا شروط شكلية وفقا لما تقتضيه المادة 5(2) من اتفاقية برن، فلا توجد بوجه عام وكالة مركزية أو سجل مركزي تجمع فيه كل البيانات المتعلقة بالمصنفات. وحسب الدراسة الاستقصائية بشأن التسجيل الطوعي وأنظمة الإيداع بموجب حق المؤلف التي أنجزتها الويبو بالتعاون مع الدول الأعضاء في سنة 2010[6]، ليست معظم هيئات تسجيل حق المؤلف مرتبطة بأنظمة بيانات حق المؤلف الأخرى التي تمسكها الجهات العامة أو الخاصة. ولذلك، تكمن المشكلة في تباين البيانات، ويتعين التركيز على توافر المعلومات بشأن المواد المشمولة بحق المؤلف ومواد الملك العام على حد سواء. وقد أنشأت العديد من الهيئات عددا من المشاريع التي تسعى إلى إيجاد مصادر معلومات جامعة ومترابطة بمساعدة مختلف الأدوات التقنية.

وللمكتبات ومؤسسات التراث الثقافي الأخرى مستودعات وافرة المحتويات من المصنفات وقواعد البيانات التي تبين معلومات مهمة مثل اسم المؤلف وبيانات النشر وغير ذلك. وتقوم المعلومات المتعلقة بإدارة الحقوق، مثل تلك المرتبطة بأدوات تعريف المواد كنظام الرقم المعياري الدولي، بدور أساسي في تيسير توافر المعلومات بشأن المصنفات والمبدعين. وغالبا ما تعتبر قواعد بيانات مؤسسات التراث الثقافي مصدرا ثمينا للمعلومات. ويتعين أن يراعى في تطويرها إلى مكتبات رقمية (مثل المكتبة الرقمية الأوروبية[7] والمكتبة الرقمية العالمية التي أنشأتها اليونسكو[8]) أنها تحتوي على مواد من الملك العام ومواد محمية. ولدى مؤسسات عامة وخاصة أخرى كجمعيات الإدارة الجماعية ودور النشر والإنتاج وسجلات حق المؤلف معلومات قيمة أيضا بشأن الإبداعات سواء كانت محمية أو في الملك العام.

وفي إطار المشروع المواضيعي لجدول أعمال التنمية بشأن الملكية الفكرية ونقل التكنولوجيا، أعدت الويبو دراسة استقصائية لأنظمة توثيق حق المؤلف والممارسات المرتبطة به في القطاع الخاص في جزأين ركز الجزء الأول منها على السجلات الخاصة وتناول الجزء الثاني جمعيات الإدارة الجماعية (لا يزال هذا الجزء قيد الاستكمال). وإذا كان الجزآن يتضمنان معلومات وجيهة لأغراض التوصية 1(و)، فيمكن اعتبار الجزء الأول، كما جاء في كلمات مؤلفيه، *ورقة مرافقة* لدراسة الأستاذة دوسولييه وينطبق ذلك خاصة على المسألة التي تناولتها التوصية قيد النظر. وتتضمن الدراسة الاستقصائية لأنظمة توثيق حق المؤلف والممارسات المرتبطة به في القطاع الخاص التي أعدها فريق من الباحثين من بلدان ومؤسسات مختلفة بقيادة الأستاذة ريكولفي نظرة عامة وشاملة عن السجلات وقواعد البيانات الخاصة، والوثائق الخاصة وحاسبات الملك العام، بما في ذلك معلومات تفصيلية عن التكنولوجيات الموجودة والمعلومات والمعايير المتعلقة بإدارة الحقوق. وفي المرفق الأول للدراسة الاستقصائية

[6] http://www.wipo.int/copyright/en/registration/registration_and_deposit_system_03_10.html
[7] http://www.europeana.eu/portal/
[8] http://www.wdl.org/en/

دليل لسجلات حق المؤلف وأنظمة التوثيق في القطاع الخاص لتسهيل الرجوع إلى أمثلة ملموسة لبعض أكثر المبادرات ابتكارا وانتشارا.

وكما ورد وصفه في الدراسة الاستقصائية، *"تقوم السجلات الخاصة من خلال استخدام شبكة واسعة من الأدوات التقنية بجمع هذه البيانات والمعلومات الأخرى لتوفير ضمانات مرتبطة بوقت التسجيل وسمات المصنفات المسجلة وهوية المسجل (بدرجة أعلى أو أدنى من الثقة). وتجعل معظم السجلات هذه المعلومات (أو على الأقل فئة فرعية منها) متاحة للجمهور"*.

ويكفل توثيق حق المؤلف، بما في ذلك في شكل معلومات إدارة الحقوق، بيانات وجيهة لمن يود استخدام المواد الإبداعية. فعلى سبيل المثال، تسمح جمعية Creative Commons للمبدعين بوضع علامة على مصنفاتهم من خلال مجموعة من التراخيص قبل إتاحتها للعموم، وتقوم بدور أساسي في تيسير تحديد المواد على شبكة الإنترنت. وإذ تقدم الجمعية معلومات عن المبدعين وشروط ترخيص كم كبير من المواد الإبداعية الموزعة على شبكة الإنترنت إنما تساعد على تحديد الملك العام بشكل غير مباشر.

وقد ورد في الدراسة الاستقصائية ما يلي عن حاسبات الملك العام: *"تعتبر حاسبات الملك العام مجموعة من البرمجيات (غالبا ما تقدم خدمةً على الإنترنت) لتقييم وضع حق المؤلف في مصنف معين في بلد معين تقييما آليا. وتستند هذه الحاسبات عادة إلى إجراء تفاعلي حيث يسأل المستخدمون أسئلة مختلفة كنوع المصنف (مثلا "هل المصنف مصنف فوتوغرافي؟") وتاريخ النشر وسنة وفاة المؤلف. ومع أن بإمكان حاسبات الملك العام أن تساعد على تفادي الحاجة إلى الاستعانة بمحام في مجال حق المؤلف، فإنها تحتاج إلى أنواع عديدة من مساهمات المستخدمين ويتعين استخدامها بشكل يتكامل مع أنظمة توثيق حق المؤلف الأخرى. فحاسبات الملك العام هي في جوهرها "أنظمة حساب حق المؤلف" التي ستكون عديمة الفائدة في غياب المعلومات المناسبة عن حق المؤلف. ومن المعتاد أن تقوم المنظمات غير الربحية أو المؤسسات الأكاديمية بتطوير حاسبات الملك العام"*. وتورد الدراسة الاستقصائية العديد من الأمثلة لحاسبات مدة حق المؤلف كتلك التي يقدمها موقع Public Domain Sherpa الذي يستخدم على نطاق واسع في الولايات المتحدة الأمريكية. وأطلق مشروع Europeana Connect موقعا[9] يتضمن حاسبة للملك العام بإمكانها تقديم نتائج بمختلف اللغات الأوروبية.

وللسجلات الخاصة وقواعد البيانات بمختلف أنواعها وأنظمة التوثيق الخاصة وحاسبات الملك العام فائدة استراتيجية في سياق المصنفات اليتيمة حيث قد تكون لها أهمية خاصة بالنسبة للراغبين في إجراء بحث دقيق بشأن وضع حق المؤلف في مصنف معين. ولذلك، كثيرة هي المبادرات والأدوات قيد التطوير في مختلف أنحاء العالم لتحسين النفاذ إلى الملك العام والانتفاع به وتحديده وتعيين مكانه. ولا بد من تنسيق هذه الأدوات والمبادرات ويتزايد الطلب على الربط بينها. وقد قامت الويبو بخطوة أولى في اتجاه ربط السجلات العامة من خلال وضع قائمة[10] ببيانات الاتصال الخاصة بجميع أنظمة التسجيل والإيداع في إطار دراسة الويبو الاستقصائية بشأن السجلات العامة التي سبق ذكرها. ويتضمن مرفق دراسة الويبو الاستقصائية بشأن توثيق حق المؤلف والممارسات المرتبطة به - السجلات الخاصة قائمة بمختلف البرامج الشبكية الخاصة. ومع ذلك من المجدي اتخاذ المزيد من التدابير. وتأسيسا على ذلك، تقترح الويبو الخيارات التالية من أجل السير قدما بهذه التوصية على الأصعدة الوطنية والإقليمية والدولية.

1. التدابير التي يتعين اتخاذها على الصعيد الوطني/الإقليمي

(أ) يمكن لمكاتب حق المؤلف في كل منطقة أن تتعاون فيما بينها تعاونا وثيقا وتنظر في الطرق الكفيلة بإتاحة المعلومات بعضها لبعض، تسهيلا لتحديد الملك العام على المستوى الدولي:

[9] http://outofcopyright.eu/

[10] http://www.wipo.int/export/sites/www/copyright/en/registration/replies/pdf/copyright_registration_offices.pdf

اتفقت مكاتب حق المؤلف في أمريكا اللاتينية في إطار اجتماع الويبو دون الإقليمي حول حق المؤلف والحقوق المجاورة لبلدان أمريكا اللاتينية الذي عقد في 12 و13 ديسمبر 2011 في بيرو على العمل معا من أجل إعداد مجموعة من القوانين المطبقة على مدة حق المؤلف في المنطقة وضمان نفاذ مكاتب أمريكا اللاتينية إليها من الإنترنت. وسينطوي ذلك على تسهيل الاطلاع على إطاراتها القانونية وتعديلات القواعد المعمول بها وأثرها في تحديد مدة الحقوق. وفي الوقت نفسه، سيوفر ذلك نشرا أسرع للمصنفات التي آلت إلى الملك العام على المستوى الإقليمي. وقد حدثت بعض التطورات التشريعية مؤخرا. فالحكومة البرازيلية بصدد إعداد مشروع قانون لتعديل قانون حق المؤلف البرازيلي. ويتضمن مشروع القانون اقتراحا بإنشاء نظام تسجيل رقمي موحد للمصنفات والتسجيلات الصوتية. وصمم هذا السجل ليكون أداة لجمع المعلومات والبيانات حتى تستخدمها الصناعات الثقافية لأغراض تجارية. وفي الوقت نفسه، سيكون التسجيل الرقمي أداة فعالة في تحديد المصنفات التي آلت إلى الملك العام.

(ب) يجب إضفاء المزيد من الحراك على السجلات العامة وتحديثها:

في سياق الاجتماع المذكور أعلاه، أقرت مكاتب حق المؤلف في أمريكا اللاتينية بأهمية البنية الوظيفية لحق المؤلف. وبالتالي، أوصت بإعطاء الأولوية لتحديث وأتمتة البنية الإدارية وأنظمة الدعم لمكاتب حق المؤلف والسجلات الطوعية وجمعيات الإدارة الجماعية في نطاق استراتيجيات الويبو الخاصة بالمساعدة التقنية والتعاون في مجال حق المؤلف. ويمكن أن يشمل التعاون في هذا المجال تحديد الأنظمة القائمة وتحليل الثغرات وتقييم الاحتياجات والمساعدة في إعداد خطط الأتمتة الاستراتيجية (نشر هذه الأنظمة وتنفيذها وضمان استدامتها) وتحسين بنية تكنولوجيا المعلومات وتدريب موظفي تكنولوجيا المعلومات المحليين ورقمنة المواد المحلية. وتتوقع مكاتب أمريكا اللاتينية أن يساهم تنفيذ هذه الأنواع من الأنشطة في دعم مكاتب حق المؤلف في المنطقة وإحداث شبكة من الخبراء في مجال تكنولوجيا المعلومات.

ويقترح بعض المعلقين تحديث السجلات بحيث يدخل في قواعد بياناتها كل تغيير يؤثر في وضع حق المؤلف في مصنف معين، ولا سيما التغيير الذي يكون عنصرا أساسيا للبت في أيلولة المصنف إلى الملك العام. ويمكن تحقيق ذلك من خلال تشجيع الربط بين قواعد بيانات السجلات العامة وتلك الخاصة بالسجلات المدنية التي تمسك المعلومات بشأن تاريخ وفاة المؤلفين. ومن ثم، يمكن للسجلات العامة أن تقوم بدور أكبر في تحديد وضع حق المؤلف في مصنف معين، وبمعنى أوسع في تحديد الملك العام.

ويمكن للدول الأعضاء أيضا أن تطور مرافق للبحث عبر الإنترنت على المستوى الوطني. فعلى سبيل المثال، ورد في دراسة الويبو الاستقصائية المذكورة سابقا أن 46 بالمائة من البلدان المجيبة لديها مرافق للبحث وأن 84 بالمائة ليس لديها مرفق بحث عام على الإنترنت (باستثناء شيلي وجمهورية كوريا والولايات المتحدة الأمريكية التي لديها هذه الأداة). ولذلك، يمكن للدول الأعضاء أن تزود مكاتب حق المؤلف بالأدوات التقنية اللازمة لتوفير مرافق البحث على غرار ما قام به مكتب الولايات المتحدة لحق المؤلف[11]. ويمكن أن ترفق نتائج عمليات البحث عبر الإنترنت بإخلاء للمسؤولية.

وأخيرا، لدى الويبو أدوات لتعزيز بنية حق المؤلف التي يمكنها تسهيل تحديد الملك العام. فعلى سبيل المثال، سهلت الويبو أتمتة أنظمة التسجيل الطوعي بواسطة برنامج حاسوبي طور خصيصا لهذا الغرض. ويستخدم هذا البرنامج الحاسوبي في العديد من البلدان النامية، بما فيها بلدان أمريكا اللاتينية وشهد في الآونة الأخيرة تحسينات ملحوظة ليواكب المتطلبات المتغيرة في المحيط الرقمي.

[11] http://www.copyright.gov/forms/search_estimate.html

(ج) ويتعين النظر في ربط السجلات الخاصة بعضها ببعض وبالسجلات العامة.

في السجلات الخاصة معلومات هائلة بشأن المصنفات الإبداعية[12]. غير أن معظم هيئات تسجيل حق المؤلف غير مرتبطة بأنظمة بيانات حق المؤلف الأخرى لدى الجهات العامة أو الخاصة.

وفي سياق اجتماع الويبو دون الإقليمي حول حق المؤلف والحقوق المجاورة لبلدان أمريكا اللاتينية مثلا، اتفقت مكاتب حق المؤلف في أمريكا اللاتينية على أهمية تحسين إدارة المعلومات، ولا سيما في معالجة مسألتي إمكانية الانتقال وإمكانية التشغيل البيني لمختلف أنظمة إدارة المعلومات (العامة-الخاصة)، بما في ذلك الحاجة إلى تحديد واعتماد قواعد ومعايير تسهل التدفق المتواصل للمعلومات المتبادلة بين السجلات العامة وبين سجلات بيانات الإدارة الجماعية في المنطقة. ولهذا السبب، اتفقت مكاتب حق المؤلف على تشجيع التعاون في وضع أنظمة إدارة المعلومات التي تعمل في منصات تكنولوجية محايدة من أجل ضمان التوافق بين الملفات الإعلامية وأنظمة التشغيل والاتصالات.

وموازاة مع ذلك، يسعى مشروع جدول أعمال التنمية الخاص بإنشاء قاعدة بيانات مشتركة لشبكة غرب أفريقيا إلى تطوير عدة قواعد بيانات مترابطة حيث صممت من أجل التفاعل مع قواعد البيانات الدولية التي أحدثتها منظمات الإدارة الجماعية في مختلف أنحاء العالم حتى تستطيع هذه الجمعيات إدارة حقوقها من خلال شبكة مشتركة. وأخيرا، يعتبر البرنامج الحاسوبي للإدارة الجماعية لحق المؤلف والحقوق المجاورة تطبيقا حاسوبيا قامت الويبو بتطويره ودعمه في عدد من البلدان النامية في أفريقيا وآسيا[13]. ويحتوي البرنامج الحاسوبي للإدارة الجماعية لحق المؤلف والحقوق المجاورة على عدة قواعد بيانات مترابطة صممت بغرض التفاعل مع قواعد البيانات الدولية القائمة التي أحدثتها منظمات الإدارة الجماعية في مختلف أرجاء العالم. ويجري حاليا تطوير وتنفيذ مشروع إعادة هندسة البرنامج الحاسوبي للإدارة الجماعية لحق المؤلف والحقوق المجاورة من أجل استخدامه في تطبيقات الإنترنت وفي الحوسبة السحابية (cloud-computing).

(د) يمكن للدول الأعضاء أن تشجع تطوير حاسبات الملك العام.

وستطور حاسبات الملك العام حسب مدة حق المؤلف في الأنظمة الوطنية. وبفعل تعقد لوائح حق المؤلف، يرى بعض المعلقين أن هذه الأدوات تميل إلى مستوى معين من انعدام الدقة. وبالنظر إلى استحالة الوثوق في تلك الحاسبات ثقة كاملة، يمكن النظر في استخدام ما يناسب من إعلانات إخلاء المسؤولية.

2 التدابير الممكنة على الصعيد الدولي

يمكن أن يساعد تطوير مرافق البحث في الإنترنت والربط بين السجلات العامة والخاصة على الصعيد الوطني والإقليمي في مرحلة ثانية على ربط السجلات فيما بينها على الصعيد الدولي ودعم أدوات البحث الرقمية، ما سيفضي إلى تحسين توافر المعلومات حول مواد الملك العام في مختلف أنحاء العالم.

وقد سبق لبعض الدول الأعضاء أن اقترحت إنشاء شبكة دولية للمعلومات بشأن المصنفات المحمية بحق المؤلف من خلال الربط بين قواعد البيانات المتعلقة بالسجلات العامة للمصنفات. وقد جاءت هذه المبادرة باقتراح من وزارة التراث والأنشطة

[12] حسب ما ورد في دراسة الويبو الاستقصائية حول أنظمة توثيق حق المؤلف والممارسات المرتبطة به في القطاع الخاص (ص. 1)، *"يمكن الدفع بأن أنظمة تسجيل حق المؤلف وتوثيقه في القطاع الخاص في مختلف أنحاء العالم هي أكبر مجموعة معلومات بشأن حق المؤلف والحقوق المجاورة. وبالتأكيد، تتيح هذه الأنظمة نفسها أكبر إمكانية للنفاذ المجاني إلى مجموعة المعلومات هاته على الإنترنت"*.

[13] الجهات المنتفعة بالبرنامج الحاسوبي للإدارة الجماعية لحق المؤلف والحقوق المجاورة هي على الأجل الطويل: بنن وبوركينا فاصو وكينيا وملاوي والنيجر وتنزانيا وتوغو وزامبيا وزمبابوي. وثُبت هذا البرنامج الحاسوبي أيضا في جنوب أفريقيا وإثيوبيا وغانا وموزمبيق وكينيا ونيجيريا وزنجبار ورواندا وبوروندي والكاميرون وتشاد وكوت ديفوار وغينيا ومدغشقر ومالي. وقد اتسع نطاقه حاليا ليشمل البلدان العربية وآسيا مع التخطيط لتثبيته في بنغلاديش وبوتان وماليزيا وإندونيسيا وفييت نام والفلبين وكمبوديا ولاوس ونيبال والمغرب وتونس.

الثقافية بإيطاليا بغرض إحداث نظام للسجلات العامة والمصنفات المحمية بحق المؤلف وتشجيع التعاون بين الدول الأعضاء في مجال تبادل المعلومات المتعلقة بالمصنفات المحمية بحق المؤلف والمسجلة في السجلات العامة الوطنية. وقد تقدمت السلطات الإيطالية بمشروع اقتراح إلى السلطات المعنية بحق المؤلف في كل من الهند وكينيا والمكسيك وإسبانيا، وتلقت ردودا إيجابية. وحسب السلطات الإيطالية، سيقدم هذا الاقتراح قريبا لبلدان أخرى. وجاء في الاقتراح أيضا أن بإمكان الدول الأعضاء أن تساعد على تعميم هذه المبادرة بالتعاون مع الويبو من خلال إحداث ميثاق دولي بشأن هذه المسألة.

وإذا طورت الدول الأعضاء المبادرات المذكورة سابقا على المستويين الوطني والإقليمي، فيمكن أن تُطوَّر في وقت لاحق منصة دولية تقدم أدوات بحث في مختلف السجلات حول العالم. ويمكن استخدام هذه المنصة للبحث عن المواد المشمولة بحق المؤلف ومواد الملك العام. كما يمكن أن تعمل هذه المنصة حلقة وصل بين مختلف قواعد البيانات التي تمسك قدرا هائلا من المعلومات. وستقدم هذه المنصة معلومات مفيدة يسترشد بها المستخدم إلى الخطوات التي عليه أن يخطوها ليتأكد من أيلولة مصنف معين إلى الملك العام وتصله بمصدر المعلومات الملائم. كما يمكن أن يكون للربط الشبكي بين الأدوات ومصادر المعلومات دور في سياق المصنفات اليتيمة من خلال توفير وسيلة للقيام ببحث دقيق عن المواد الإبداعية ومن ثم المساعدة على فرز المصنفات التي تنتمي بحق إلى الملك العام والمصنفات التي تتمتع بالحماية بموجب حق المؤلف.

جيم. تحليل لأغراض التوصية 2(أ)

2(أ): "*ينبغي تعزيز توافر الملك العام، ولا سيما من خلال التعاون مع مؤسسات التراث الثقافي واليونسكو (من خلال عملها بشأن الحفاظ على التراث الثقافي غير المادي)*".

وتعتبر أهمية الملك العام من حيث المصلحة العامة متعددة الجوانب، ويمكن تقييمها من المنظور التعليمي والمنظور الديمقراطي والمنظور الاقتصادي. ويمكن أيضا اعتبار الملك العام عنصراً أساسيا في التراث الثقافي للبشرية. وهذه مسألة يوضحها العمل المكثف الذي اضطلعت به اليونسكو في التسعينيات من القرن الماضي بخصوص مفهوم صون الملك العام الذي اعتبر جزءا من التراث المشترك للبشرية وهو، بصفته هذه، جدير بتدابير محددة ترمي إلى ضمان كل من أصالته وسلامته.

ويمكن للدول الأعضاء أن تساعد على تعزيز توافر الملك العام من خلال ما يلي:

(أ) تشجيع مؤسسات التراث الثقافي الوطنية على إبراز المجموعات التي تصونها بقدر أكبر، وعدم الاكتفاء بالتركيز على الاحتفاظ بالتراث الثقافي الوطني وصونه، مع استحضار حقوق المالكين التقليديين لهذه المواد الثقافية ومصالحهم:

وكما جاء في "دليل الويبو بشأن إدارة الملكية الفكرية للمتاحف" لمؤلفته السيدة رينا إلستر بانتالوني[14]، يمكن تحقيق المكانة البارزة من خلال تحديد ممارسات الإدارة الملائمة لمؤسسات التراث الثقافي ووضع الوسائل لدعم برامج التراث الثقافي. فعلى سبيل المثال، تذكر المؤلفة أن بإمكان مؤسسات التراث الثقافي "المشاركة في الفرص التجارية ما دامت لا تتناقض تناقضا كبيرا مع مهامها وولاياتها". ويمكن لمؤسسات التراث الثقافي أيضا اعتماد استراتيجيات ترخيص للمصنفات التي ما زالت تتمتع بالحماية بموجب حق المؤلف. ومن ثم، يمكن لمصادر الإيرادات أن تساعد على إبراز مواد الملك العام التي تمسكها بشكل أكبر من خلال الرقمنة مثلا. وتعمل الويبو حاليا على تحديث هذا الدليل ومن الممكن أن تطلب من المؤلفة تقديم المزيد من المعلومات بشأن هذا الجانب.

ومن الوسائل الأخرى لإبراز مجموعات مقتنيات مؤسسات التراث الثقافي استكشاف كامل إمكانات التعاون مع المنظمات الدولية، ولا سيما اليونسكو التي اعتمدت في 17 أكتوبر 2003 اتفاقية صون التراث الثقافي غير المادي. ومن الأهداف الرئيسة للاتفاقية "احترام التراث الثقافي غير المادي للجماعات والمجموعات المعنية وللأفراد المعنيين" وأيضا "التوعية على

[14] http://www.wipo.int/copyright/en/museums_ip/guide.html

الصعيد المحلي والوطني والدولي بأهمية التراث الثقافي غير المادي". وقد صدقت على هذه الاتفاقية 142 دولة طرفا، وتُعد تقارير دورية لتقييم التدابير التي تتخذها الدول والمؤسسات الوطنية من أجل صون التراث غير المادي. وعلاوة على ذلك، أنشئت لجنة حكومية دولية لصون التراث الثقافي غير المادي داخل اليونسكو. ومن بين أهدافها الرئيسة "إسداء المشورة بشأن أفضل الممارسات وصياغة توصيات" للدول الأطراف ومنح المساعدة الدولية من قبيل تدريب كل العاملين المعنيين ووضع التدابير التقنينية وتوفير المعدات والدراية العملية. وبالتالي، يمكن للدول الأعضاء أن تشجع مؤسسات التراث الثقافي على الاستفادة التامة من الأدوات والمساعي الدولية المتاحة لها، ولا سيما مع لجنة اليونسكو لصون التراث غير المادي. ومن الممكن أن يساعد هذا التعاون على تحسين تبادل المعلومات والتجارب في المجالات من قبيل قوائم جرد التراث الثقافي غير المادي.

(ب) النظر في إمكانية رقمنة التراث الثقافي كإحدى أهم وسائل النفاذ إلى التراث الثقافي غير المادي:

يدير مكتب الولايات المتحدة لحق المؤلف في الوقت الحالي مشروعا للرقمنة والفهرسة من أجل جعل سجلات حق المؤلف التاريخية قابلة للبحث ومتاحة على الإنترنت. وفضلا عن ذلك، أظهر مشروع كتب غوغل (Google Books) أن الهيئات الخاصة تبدي اهتماما متزايدا بالمشاركة في الرقمنة. وكلفت المفوضية الأوروبية "هيئة من الحكماء" بإعداد دراسة حول رقمنة تراث أوروبا الثقافي. واقتُرح في تقرير تلك الدراسة[15] حلان لإحداث حوافز للرقمنة: إذ يمكن أن تأتي الموارد المالية إما من الاستثمارات العامة (ومن ثم يفرض مقابل مادي على انتفاع المستخدمين بالمواد المرقمنة) أو يمكن التفكير في أشكال من الشراكة بين القطاعين العام والخاص أي مع شركات من قبيل غوغل. وسيترتب على هذا الحل حسب بعض المعلقين خطر إطلاق يد الاحتكار على الملك العام. وينبغي للدول الأعضاء التفكير في التحديات والفرص التي تنطوي عليها إقامة تعاون مع الهيئات الخاصة والعامة للمساعدة على رقمنة تراثها الثقافي.

(ج) النظر في مختلف الخيارات التشريعية لتعزيز حماية الملك العام وإمكانية النفاذ إليه:

الملك العام بمقابل نظام يطلب بموجبه من المنتفع بمواد في الملك العام أن يدفع رسما إلزاميا للحصول على ترخيص من أجل نسخ المصنف أو نقله إلى الجمهور، على الرغم من أنه مصنف في الملك العام. وحسب دراسة الأستاذة دوسولييه، تخصص المكافأة في بعض البلدان كالجزائر للحفاظ على الملك العام ذاته ولا تخصص لآحاد المبدعين. ويمكن توخي فكرة *الملك العام بمقابل* باعتبارها وسيلة لتمويل حماية مصنفات الملك العام من خلال تقاسم عبء تمويل توفير مصنفات الملك العام للجمهور عن طريق المكتبات الرقمية، مع من يستغلها استغلالا تجاريا. وبالتالي، يمكنها تعزيز حماية الملك العام وتوافره، ولا سيما من خلال توفير حوافز لرقمنة مواد الملك العام. وتشير الدراسة إلى أن نظام *الملك العام بمقابل* يطبق حاليا في عدة بلدان منها كينيا والسنغال وباراغواي.

ويمكن للدول الأعضاء أيضا أن تفكر في خيارات تشريعية بشأن الحقوق المعنوية من أجل تمكين السلطات العامة من الدفاع عن حصانة المصنفات التي تعتبر تراثا ثقافيا. وترى الأستاذة دوسولييه أن ذلك سيمكن من "*أن تقوم الدولة أو من يمثلها، وهو عموما وزير الثقافة، بممارسة الحق المعنوي للدفاع عن حصانة مصنفات الملك العام*". وتنطوي هذه الحالة على شقين. فالدراسة تشير إلى أن مدة الحقوق المعنوية في بعض الدول الأعضاء (مثل أستراليا أو جمهورية كوريا أو ماليزيا) تضاهي مدة الحقوق الاقتصادية. وبعبارة أخرى، عندما يؤول المصنف إلى الملك العام، ينتفي كل حق معنوي يحمي حصانته. وفي هذه الحالة، يمكن للدول الأعضاء أن تسن قانونا يمنح الدولة حقا معنويا أبديا من شأنه أن يمكن السلطات العامة من إقامة توازن بين صون التراث الثقافي والمصلحة العامة في النفاذ إلى الثقافة. ولذلك، يمكن أن تكون حماية التراث الثقافي أداة لصون الملك العام والحفاظ عليه "*تحت غطاء الحق المعنوي*" ولا ينبغي أن يحدث ذلك "*إلا عندما تكون مصلحة عامة رئيسية معرضة للخطر أو عندما يكون مصنف معرضا لضرر جسيم*".

[15] http://eur-lex.europa.eu/LexUriServ/LexUriServ.do?uri=CELEX:32006H0585:EN:NOT

غير أن بعض الدول الأعضاء الأخرى تطبق قواعد "الأبدية" على الحقوق المعنوية، كالحصانة والأبوة وحتى حق الكشف، وتمنح تلك الحقوق لورثة المؤلف. ويبدو للوهلة الأولى أن أول أثر يترتب على ممارسة هذه الحقوق المعنوية الأبدية هو الحد من الانتفاع بمصنفات الملك العام بحرية (مثلا عندما يرغب الورثة في منع إتاحة مصنفات لم تنشر في حياة مؤلفها أو لم تنشر على الإطلاق، أو حظر تحوير المصنف). وفي هذه الحالة، يمكن للدول الأعضاء أن تسن حكما خاصا يعطي المصلحة العامة الغلبة من أجل تيسير النفاذ إلى مواد الملك العام من خلال منح السلطات العامة اختصاص صون التراث الثقافي. ويطبق هذا الحكم حسب الأستاذة دوسولييه "*في البرازيل (الالتزام الذي يفرض على الدولة الدفاع عن حصانة وأبوة مصنفات الملك العام) وكوستاريكا (وزير الثقافة والشباب) وإيطاليا (وزير الثقافة في حالة المصلحة العامة)*". وهو مطبق أيضا في فرنسا التي منح فيها المشرع لوزير الثقافة، في بعض الظروف الخاصة ووفق شروط محددة، حق إجبار الورثة على التخلي عن رفضهم الكشف عن المصنف إذا كانت المصلحة العامة معرضة للخطر.

(د) يعتبر إذكاء وعي الدول الأعضاء والجمهور بأهمية توافر الملك العام إحدى الأولويات كذلك:

ستقدم الويبو مساهمات في مسائل الملكية الفكرية وستشارك بفعالية في مؤتمر اليونسكو الدولي حول "*ذاكرة العالم في العصر الرقمي: الرقمنة والصون*" الذي سيعقد في سبتمبر 2012 بفانكوفر. وسيساعد ذلك على الوصول إلى جمهور أوسع يتكون من ممثلي الحكومات والمؤسسات العامة الوطنية والدولية والأكاديميين وأصحاب المصلحة الآخرين، وتناول الأهمية المتزايدة لتوافر الملك العام. وقد اتصلت الويبو باليونسكو لتعزيز التعاون بين المنظمتين في هذا الصدد. واستجابت اليونسكو لذلك وقدمت للويبو المسؤولين المكلفين بالتراث الثقافي غير المادي والرقمنة من أجل تعزيز التعاون بين المنظمتين بشأن هذه القضايا المهمة.

[نهاية المرفق ونهاية الوثيقة]